العرب
الثلاثاء 2021/10/26
السنة 44 العدد 12221

الحكومة تسرّع الخطى لاحتواء إضراب شامل في المدارس الجزائرية

الخشية من انتقال عدوى الاحتجاجات إلى القطاعات الأخرى تؤرق السلطة

استنفر الإضراب الشامل الذي لوحت به النقابات في المدارس الجزائرية جهود الحكومة التي عقدت الاثنين لقاء مع ممثلي النقابات الناشطة في قطاع التربية الوطنية، أفضى إلى تشكيل لجنة مشتركة من أجل دراسة المطالب المرفوعة، ما يعكس خشية لدى السلطة الجزائرية من امتداد عدوى الاحتجاجات والإضرابات إلى قطاعات أخرى.

ورقة الشارع تخيف السلطة الجزائرية

صابر بليدي

الجزائر – كثفت وزارة التربية الجزائرية سلسلة اتصالاتها بالشركاء الاجتماعيين، من أجل ثني النقابات عن إضراب شامل أعلنته قريبا في المدارس الجزائرية، احتجاجا على الأوضاع المهنية والاجتماعية التي يعيشها القطاع منذ سنوات، فضلا عن التدهور الملحوظ للقدرة الشرائية في الأشهر الأخيرة، وهو ما يضع الحكومة أمام اختبار حقيقي على اعتبار أن قطاع التربية من أكبر القطاعات المؤثرة في الوظيفة العمومية، واندلاع الاحتجاجات فيه سينقل حتما العدوى إلى القطاعات الأخرى.

وأفضى اللقاء الذي جمع الاثنين مسؤولي وزارة التربية الجزائرية مع ممثلي النقابات الناشطة في قطاع التربية الوطنية، إلى تشكيل لجنة مختلطة بين الطرفين، من أجل دراسة المقترحات والحلول الممكنة للمطالب المرفوعة، وتحييد القطاع عن إضراب شامل هددت به نقابات مستقلة.

> لقاء جمع مسؤولي وزارة التربية مع ممثلي النقابات أفضى إلى تشكيل لجنة لدراسة المقترحات والحلول للمطالب المرفوعة

وكانت نقابات الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، والمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية، قد هددا خلال الأيام الأخيرة بشن إضراب شامل في القطاع، احتجاجا على ما أسموه بـ"تنصل الحكومة من التعهدات والوعود التي أطلقتها في وقت سابق للتكفل بالانشغالات المرفوعة لها".

ويبدو أن الحكومة تسابق الزمن من أجل الحفاظ على استقرار القطاع والحيلولة دون اللجوء إلى الإضراب، خشية تحوله إلى فتيل يشعل موجة احتجاجات اجتماعية غير مرغوب فيها في الوقت الراهن، قياسا بالأوضاع التي تمر بها البلاد، وبثقل القطاع داخل الوظيفة العمومية، فهو إلى جانب أنه يستقطب نحو 10 ملايين تلميذ، يشغل حوالي 750 ألف موظف.

وتبقى نقابات قطاع التربية هي القاطرة التي تقود الشريك الاجتماعي في الجزائر، وتعتبر الفاعل الأول الذي يزعج الحكومات، ولذلك عادة ما تتحول المكاسب التي تحققها من حين إلى آخر إلى عدوى تمتد إلى القطاعات الأخرى داخل الوظيفة العمومية، وجراء ذلك تتحاشى الحكومة الصدام معها.

وتصر الحكومة على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي بشتى الوسائل، لاسيما وأن التهديدات بالإضراب تزامنت مع استحقاق سياسي مهم، يتمثل في الانتخابات المحلية المقررة نهاية الشهر القادم، ولا تريد الذهاب إلى صناديق الاقتراع في أجواء تخيم عليها الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية، خاصة وأن الاستحقاق يجري وسط مناخ سياسي يسوده القلق والارتباك.

ولفت وزير التربية الجزائري عبدالحكيم بلعابد إلى أن مبادرة اللقاء بين الوزارة الوصية والشركاء الاجتماعيين، جاءت امتثالا لتوصيات الرئيس عبدالمجيد تبون، وأن اللجنة الفنية ستضطلع بدراسة المقترحات والمطالب من أجل الخروج بخارطة طريق شاملة للقطاع.

وأكد أن "جلسات ثنائية مع النقابات الوطنية ستدوم قرابة شهر، ستعمل الوزارة خلالها على حل انشغالات النقابات في حدود المعقول، وسيتم خلالها طرح مشروع القانون الخاص على النقابات للاطلاع عليه".

وكانت نقابة المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية (كناباست)، قد قررت الدخول في إضراب متجدد أسبوعيا يبدأ مطلع شهر نوفمبر الداخل، وبررت ذلك بالأسباب الاجتماعية والمهنية، على غرار "تراجع القدرة الشرائية، والإفرازات المعقدة للدخول المدرسي"، ووضعت تحسين القدرة الشرائية في صدارة المطالب الأساسية للعودة عن القرار المذكور.

وعلى النقيض من ذلك، حذرت المنظمة الوطنية لأولياء التلاميذ النقابة المذكورة مما أسمته بـ"رهن مصير التلاميذ من أجل افتكاك مطالب مطروحة على الوزارة الوصية"، في إشارة إلى تأثير الإضراب على التحصيل العلمي والبيداغوجي للتلاميذ، خاصة في ظل التدابير الاستثنائية المطبقة في القطاع لمواجهة وباء كورونا، التي قلصت من مستوى ودرجة التحصيل المذكور.

ووصف رئيس المنظمة علي بن زينة بأن "قرار الدخول في إضراب متجدد أسبوعيا لمدة يومين ابتداء من الثاني من نوفمبر المقبل، بـ'غير المنطقي'، وأن المنظمة تحتفظ بحقها في اللجوء إلى القضاء، نظرا للأضرار التي يمكن أن تخلفها الخطوة على مسار السنة الدراسية، وإذا فتحت النقابة بابا ليس في صالحها، فنحن لنا حقوق لتعليم أبنائنا ويمكن أن يحوّل الملف إلى العدالة".

واستنكر المتحدث "تزامن الإضراب مع فترة فروض الفصل الدراسي الأول، وأن منتسبي القطاع يتوجب عليهم المطالبة بحقوقهم دون المساس بحقوق التلاميذ واستغلالهم كورقة ضغط للحصول على مطالبهم".

وأعلن الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين السبت الماضي عن الدخول في إضراب وطني شامل، وبرر ذلك، بـ"استمرار تواصل الانهيار الفظيع للقدرة الشرائية التي أثقلت كاهل موظفي التربية".

ولفت بيان التنظيم المذكور إلى أن "أجواء الدخول الاجتماعي تميزت بالتوتر، جراء المعاناة التي تعيشها الأسرة التربوية، نظير انهيار القدرة الشرائية أمام الارتفاع الجنوني للأسعار، والتدني المستمر للعملة الوطنية وزيادة نسبة التضخم".

وانتقد تعمد الحكومة الاستمرار في انتهاج سياسة التجاهل لمكانة المربي الحقيقية، وتأخر وزارة التربية في معالجة الملفات المرفوعة، مما دفع إلى تأزم الأوضاع التي زادت حدتها ظروف كورونا.

ورفعت النقابة 22 مطلبا مهنيا واجتماعيا، يتصدرها دعم القدرة الشرائية، والتقاعد النسبي، والتقاعد دون شرط السن، وإشراك الخبراء والمختصين في إصلاح المنظومة التربوية.

وذكرت تقارير محلية بأن وزارة التربية فشلت في ضمان دخول مدرسي يوفر الشروط الأساسية لتحقيق أداء مقبول، بسبب النقص المسجل في عدة خدمات كوفرة المرافق والوسائل، والكادر التربوي والنقل والتغذية المدرسية والتكفل بالتلاميذ المعوزين، رغم ما توفره الدولة من إمكانيات مالية ضخمة.

الغموض يلف مستقبل الأحزاب السياسية في تونس

استبعاد الأحزاب من الحوار الوطني المرتقب يزيد من تهميشها

تونس – تتزايد التساؤلات في تونس هذه الأيام حول مستقبل الأحزاب السياسية التي باتت تعيش عزلة في ظل فقدان طيف واسع من الرأي العام للثقة فيها وتجاهل دورها في الحوار الوطني الذي من المقرر أن يطلقه الرئيس قيس سعيد في وقت لاحق.

وسلطت الإجراءات الاستثنائية، التي اتخذها الرئيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، الضوء على هشاشة المنظومة الحزبية في البلاد حيث عجزت الأحزاب المعارضة لتلك الإجراءات عن حشد أنصارها في الشارع.

هشام الحاجي

الأحزاب السياسية تمر بأزمة حادة في تونس

لكن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، فعزم الرئيس سعيد على إجراء حوار وطني مع الشباب ويستثني الأحزاب وبقية الأجسام الوسيطة فتح الباب واسعا أمام التكهنات بمستقبل هذه الأحزاب.

وتعكس التحذيرات المتزايدة من قبل بعض الأطراف السياسية في تونس لسعيد من الحوار الذي ينوي قيادته وشكله مخاوف تلك الأحزاب.

ودعا حزب التكتل الديمقراطي في بيان إلى "حوار وطني جدي لا استشارة عبر الإنترنت من أجل تصحيح حقيقي للانتقال الديمقراطي والعودة إلى مسار دستوري يحترم المؤسسات ويحكم الشعب عبر الانتخاب الحر".

ويشير الحزب بذلك إلى شكل الحوار الذي أعلن الرئيس نيته القيام به حيث كلّف في وقت سابق وزارة تكنولوجيات الاتصال بإحداث منصات للتواصل الافتراضي في كل الجهات في أقرب الآجال لتمكين الشباب خصوصا وكافة فئات الشعب التونسي عموما من المشاركة في حوار وطني حقيقي عبر عرض مقترحاتهم وتصوراتهم في كافة المجالات.

ومنذ إعلان سعيد عن أجندة الحوار الذي سيتم مع الشباب والتي تتمحور أساسا حول تغيير النظامين السياسي والانتخابي، تفجر جدل واسع بشأنه حيث اعتبر أنه مقدمة لإرساء نظام الحكم المجالسي الذي يتبناه الرئيس التونسي وهو ما سيفضي إلى تهميش الأحزاب السياسية.

ويرى متابعون أن الأحزاب السياسية في تونس تعيش أزمة متصلة أساسا بأدائها طيلة السنوات الماضية التي تلت ثورة الرابع عشر من يناير وهو ما جعل مصداقيتها تهتز في الشارع.

وقال المحلل السياسي التونسي هشام الحاجي إن "الأحزاب السياسية تمر بأزمة حادة مردها سلبيات كثيرة في الأعوام الأخيرة برزت حول أدائها.. لقد تأثرت كثيرا هذه الأحزاب".

وأوضح الحاجي في تصريح لـ"العرب" أن "الأحزاب ستبقى وستعود إذا غادرت الساحة، ستظهر قيادات جديدة حتما، لا وجود لديمقراطية خارج ودون الأحزاب السياسية بصرف النظر عن الانتقادات التي تطالها".

وتابع "صحيح أن البعض يعتقد أن هناك أحزابا أساءت أو أخطأت وهنا يبقى القضاء هو الفيصل، القضاء والهيئات الرقابية المخولة في البت في هذه النقاط الخلافية، لكن ماهو ثابت أن الأحزاب تعيش عزلة حقيقية بلا جسور التواصل مع الرأي العام، والأحزاب الوازنة أساءت لتجربة الانتقال الديمقراطي.. أعتقد أنه لترميم صورتها يجب أن تقوم تلك الأحزاب بنقد ذاتي علني لأن بعض الأحزاب بدت وكأنها نعامة وضعت رأسها في الرمل".

ولا يُعرف حتى الآن الآجال التي سيتم فيها الحوار الوطني، لكن الرئيس سعيد تعهد بألا يشارك فيه من وصفهم بالخونة ومن باعوا ذممهم للخارج، مشددا على أنه سيخصص للتدارس حول تغيير نظام الحكم في البلاد.

والنظام الذي كان قائما في تونس حسب دستور 2014 هو شبه برلماني وهو ما منح الحكومة ومجلس النواب صلاحيات واسعة مقابل تهميش دور الرئاسة ما أفرز أزمات عدة سواء بين رأسي السلطة التنفيذية أو بين أحد رأسي السلطة التنفيذية والبرلمان.

الشارع نبذ الأحزاب ودورها

المجلس الرئاسي الليبي يستبعد تأجيل الانتخابات العامة

طرابلس – استبعد المجلس الرئاسي في ليبيا أن يتم اللجوء إلى تأجيل الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل وذلك بعد يوم واحد من إعلان المفوضية العليا للانتخابات عن خططها لإجراء الاستحقاقات.

وقال نائب رئيس المجلس موسى الكوني إن الأطراف السياسية في ليبيا مازالت تتجاذب التشكيك في موعد الانتخابات رغم أن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية ألزما والتزما بموعد إجراءها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم تحت أي ظرف كان.

وأضاف الكوني في مؤتمر صحافي عُقد في طرابلس "هناك خلاف بين البرلمان ومجلس الدولة حول التنسيق والتوافق. والتجاذبات لم تنته بينهما رغم أن مفوضية الانتخابات أخذت على عاتقها ما قدم لها من البرلمان وستبدأ في الموعد المحدد في إجراء الانتخابات".

وتابع "طلب منا كثيرا كمجلس رئاسي التدخل وحسم الأمر ووضع قاعدة دستورية وحسم الخلاف بين الأطراف. لكننا لا نريد أن نزيد للوضع تأجيجا وأن نكون طرفا ثالثا يبحث عن دور، أو أن نؤيد طرفا على الآخر".

وأردف المسؤول الليبي "كل شيء يقبل، ولكن تأجيل الانتخابات يجب ألا يقبل لأنه قد يعيدنا إلى النقطة الصفر. ونحن كمجلس رئاسي جئنا بخارطة طريق ومن أجل عدة تحديات نجحنا في بعضها وأخفقنا في أخرى، ولكن الهدف الأساسي الذي نلتزم به هو تاريخ الرابع والعشرين من ديسمبر كيوم اقتراع".

وختم قائلا "علينا ألا ندخل ليبيا في متاهات كالتي دخلتها السودان اليوم نتيجة الصراعات بين الأجسام التي كان يجب أن تنقذ الدولة من مآسيها لا أن تزيدها. نحن نريد الحسم، والذي سيحسم الأمور هو المواطن الليبي بورقته الانتخابية التي سيختار من خلالها من يحكم المرحلة القادمة، ولهذا يجب على الجميع أن يكونوا في صف الشعب".

موسى الكوني

كل شيء يُقبل ولكن تأجيل الانتخابات يجب ألا يُقبل

وكانت مفوضية الانتخابات أعلنت الأحد عن خطط تنفيذ عمليتي الانتخابات الرئاسية والنيابية، وشرعت في نشر قوائم الناخبين في خطوة تعكس مضيها في إجرائها في موعدها، وأن باب قبول الترشيحات سيفتح في النصف الأول من نوفمبر القادم.

كما كشفت المفوضية عن وجود خطتين لتزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية، تنص الأولى على أن تُجرى الانتخابات النيابية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية يوم الرابع والعشرين من ديسمبر، على أن تتم الجولة الثانية بعد 30 يوماً من إعلان نتائج الأولى.